

صححة الخليل الكلي الى الاصول التي ركب من
 كتوبه السنين حل وسئل بمعلوم ان الوجوب
 وما بعده ليست اجزا للحكم المذكور وانما اجزا او
 المحكوم عليه والمحكوم به والسنة وقومها او لا
 وقوعها ما فيه ولا يصح الجواب بتفدية خبر
 في قوله ان الحكم العقلي اي متعلقه ولا في قوله
 ان الحكم العقلي اي متعلقه ولا في قوله الوجوب
 اي انشاءه لان مقتضى الحكم الثمني المحكوم به وعليه
 في الكلام على هذا اخبارنا في عام من
 زيادة ان هذه الثلاثة لا يتبعها الحكم العقلي
 كونها محكوم بها لصدقها حيث لا تذكر وان كان
 لا بد منها بنفس الامر كقولك الباري تعالى قادر
 موجود والواحد نصف الاثنين هذه احكام عقلية
 و**جواب** راجع للسقاني في جواب بقوله بعد
 قول المتن والمختار في اي باعتبار وصفه فوصفه
 اما وجوبه واما استحالته واما جوارحه لا تجلوا
 من الاضمار في قوله تعالى وانما جوارحه لا تجلوا
 الجواب لا يظهر لان الحكم بالاثبات او النفي ولا شيء
 منه ينصف بالوجوب والامتناع الا وصفته
 الامكان فهو في اوصاف متعلقة كالقدرة والارادة
 وشبهها له محل وعيا فالجواب ما قاله الشيخ **عبد**
 القادر في حاشيته من ان المراد بالاحتمال فيها انه
 لا يخرج عنها لانها جزئيات له ولا اجزا وهي
 نحو قول القائل احضر حكم الحاكم او الامير والبلدة
 العامة نية بمعنى انه لا يتعدى تلك البلدة ومعلوم

ان